

125 ألف % ارتفاع الصادرات الزراعية في 6 أعوام

أسهمت 10 عوامل رئيسة في تحقيق ناتج زراعي مرتفع في المملكة صاحبه ارتفاع في صادرات المحاصيل الزراعية بنسبة وصلت إلى 125 ألف % خلال الأعوام الـ6 الأخيرة، وبلغت قيمتها في العام الميلادي المنصرم 17 مليار ريال.

وقاد تلك الزيادة في الصادرات الزراعية قطاع التمور، واستفاد ذلك الناتج من عدة عوامل، منها تبني إستراتيجية الأمن الغذائي، وبرنامج التنمية الريفية، والاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمدخلات الزراعية، وطرح فرص استثمارية لتعزيز إنتاجية القطاع الزراعي، وتوفير المنتجات الغذائية ذات الميزة النسبية في الأسواق المحلية، وتحسين الممارسات الزراعية والصناعية؛ لرفع الجودة الإنتاجية، وتوفير الدعم والإعانات للمزارعين، وتقديم خدمات تسويقية، وخلق منظومة متكاملة من الخدمات، وتحسين جودة التمور، وتنفيذ أبحاث زراعية للوصول إلى منتج أكثر جودة.

الأسواق الدولية

أكد رئيس جمعية المصدرين الصناعيين عمر الراجح لـ«الوطن» أهمية الصادرات غير النفطية في تنوع مصادر الدخل، ورفد الاقتصاد الوطني، وزيادة معدل نموه، وقال «عملت المملكة ضمن رؤية 2030 على مجموعة مبادرات وبرامج ومشاريع تدعم المصدرين للنفاد إلى الأسواق الدولية، وتعزيز الصادرات الوطنية، مشيراً إلى أن بنك التصدير والاستيراد أسهم في تمكين الصادرات السعودية غير النفطية بالوصول للأسواق العالمية من خلال سد الفجوات التمويلية وتقليل مخاطر التصدير، وتمكين العملاء والمؤسسات المالية من إجراء عمليات التصدير من خلال توفير المنتجات والخدمات المناسبة لهم وبناء الشراكات الفعالة.

تحفيز الصادرات

أوضح الراجح، أن من البرامج الداعمة للمصدرين التي أطلقتها هيئة تنمية الصادرات السعودية، برنامج تحفيز الصادرات السعودية، والذي يقدم مجموعة من الحوافز المتوافقة مع التزامات المملكة في منظمة

التجارة العالمية، وتغطي جزء من التكاليف التي تتحملها الشركات السعودية في المراحل المختلفة من أنشطتها التصديرية.

وتطرق رئيس جمعية المصدرين الصناعيين، إلى قطاع التمور، كأحد الروافد المهمة للاقتصاد الوطني، حيث حققت المملكة اكتفاءً ذاتيًا من التمور فاقت نسبته 125%، وتجاوزت كميات إنتاجه 1.54 مليون طن سنويًا؛ مما أسهم في ارتفاع صادرات التمور السعودية بنسبة 5.4% عام 2022 مقارنة بالعام السابق له، حيث وصلت إلى مليار و280 مليون ريال.

انفجار اقتصادي

بيّن رئيس تجار التمور في الأحساء «المعتمد من أمانة الأحساء» عبدالحميد الحليبي، أن هناك انفتاحًا على صادرات التمور، نتيجة الاحتقان في جائحة كورونا «3 أعوام»، وقد جاءت الأسواق الدولية من التمور السعودية في تلك الفترة، إذ كان التصدير للتمور قليل في الجائحة، وأقل فرص ومحدود التصدير، لصعوبة سفر التجار في الجائحة، وتعطل بعض الصفقات من التنفيذ، أو تنفيذ بكميات بسيطة، وبعد تلك الأزمة، حدث انفجار اقتصادي في تصدير التمور السعودية إلى الخارج، ووصول التمور إلى دول جديدة، لافتًا إلى قيام تعاون كبير بين السعوديين المقيمين في دول العالم، والمصدرين في السعودية، لاعتبارات عدة من بينها الثقة، والتواصل كأقارب أو كأصحاب، والتعاون قائم على التعريف بالتمور والتسويق وهي وسيلة جيدة، بدأ كثير من المقيمين في تلك الدول التنبه لها، إضافة إلى التسهيلات من هيئة الصادرات، والدعم والتشجيع من الحكومة السعودية، ووجود أصناف تنفرد بها المملكة فقط، وقبول الناس لأصناف تمور السعودية في جميع أنحاء العالم لجودتها وسرعة وقوة التصدير، وهي أسباب وراء القفزات السريعة لتصدير المحاصيل الزراعية.

asf

إجمالي قيمة الصادرات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية

(حسب مجموعات المنتجات «بالريال»):

حيوانات حية=

2021= 193.115.895

2022= 150.392.653

لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل=

2021= 529.153.322

2022= 605.043.541

أسماك وقشريات، رخويات وغيرها من اللافقرات المائية=

2021= 490.021.898

2022= 767.748.482

ألبان ومنتجاتها؛ بيض؛ عسل طبيعي؛ منتجات أخرى للأكل=

2021= 3.871.066.348

2022= 3.928.794.501

منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة ولا داخلية في مكان آخر=

2021= 4.283.612

2022= 1.817.845

أشجار ونباتات أخرى حية؛ بصيالات وجذور؛ أزهار وأغصان للزينة=

2021= 40.195.745

2022= 20.962.448

خضر ونباتات وجذور ودرنات غذائية، صالحة للأكل=

2021= 100.006.869

2022= 93.043.085

فواكه وأثمار صالحة للأكل؛ قشور حمضيات وقشور بطيخ أو شمام=

2021= 1.240.964.732

2022= 1.294.777.849

بن وشاي ومته وبهارات وتوابل=

2021= 75.260.830

2022= 69.954.214

حبوب=

2021= 252.570

2022= 995.513

منتجات مطاخذ؛ شعير ناشط (مالت)؛ نشاء؛ إينولين؛ دايوق القمح (جلوتين)=

2021= 44.866.872

2022= 61.954.840

حبوب وبذور وأثمار زيتية ومنوعة؛ نباتات للصناعة أو للطب؛ قش وعلف=

2021= 10.367.804

2022= 15.050.057

صمغ اللك؛ صمغ وراتنجات وغيرها من عصارات وخلصات نباتية=

2021= 23.269.117

2022= 33.698.799

مواد صفر نباتية؛ منتجات أخرى من أصل نباتي=

2021= 416.279

2022= 11.938

شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية؛ شموع من أصل حيوان أو نباتي

2021= 1.383.417.216

2022= 1.882.007.852

محضرات لحوم وأسماك أو قشريات أو رخويات أو لافقریات مائية أخرى=

2021= 283.779.144

2022= 318.502.733

سكر ومصنوعات سكرية=

2021= 1.343.580.757

2022= 2.026.499.722

كاكاو ومحضراته=

2021= 158.460.497

2022= 192.317.287

محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب؛ فطائر=

2021= 2.348.717.521

2022= 2.769.611.464

محضرات خضر، فواكه وأثمار أو محضرات من أجزاء أخرى من النباتات=

2021= 1.197.445.727

2022= 1.204.011.980

محضرات غذائية متنوعة=

2021= 262.155.284

2022= 349.243.818

مشروبات، سوائل وخل=

2021= 747.331.581

2022= 784.080.408

بقايا ونفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة للحيوانات=

2021= 197.587.981

2022= 450.641.511

تبغ وأبدال تبغ مصنعة=

2021= 1.165.109

2022= 0

الإجمالي

2021= 14.546.882.710

2022= 17.021.162.540

قيمة الصادرات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية خلال الفترة بين 2016- 2022:

قيمة الصادرات:

2016= 13.543.530

2017= 13.279.458= - 2 %

2018= 12.949.875= - 2.5 %

2019= 13.038.477= 0.7 %

2020= 12.753.056= - 2.2 %

2021= 14.546.882.710= 113.965 %

2022= 17.021.162.540= 17 %

الزيادة خلال 6 سنوات= 125.577%

قيمة المعاد تصديره:

2016=815.633

2017= 1.006.931 = 23.4 %

2018= 838.780= - 16.7 %

2019= 844.442= 0.7 %

2020= 957.407= 13.4 %

2021= 1.058.207.227= 110.428 %

2022= 1.131.554.037= 7 %

الزيادة خلال 6 سنوات= 138.633%

وقاد تلك الزيادة في الصادرات الزراعية قطاع التمور، والعوامل، هي:

01- تبني استراتيجية الأمن الغذائي.

02- برنامج التنمية الريفية.

03- الاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمدخلات الزراعية.

04- طرح فرص استثمارية؛ لتعزيز إنتاجية القطاع الزراعي، وتوفير المنتجات الغذائية ذات الميزة النسبية في الأسواق المحلية.

05- تحسين الممارسات الزراعية والصناعية؛ لرفع الجودة الإنتاجية.

06- توفير الدعم والإعانات للمزارعين.

07- تقديم الخدمات التسويقية والمعلومات اللازمة.

08- خلق منظومة متكاملة من الخدمات.

09- تحسين جودة التمور وفقاً لمتطلبات السوق العالمية.

10- الاستعانة بالخبراء والمختصين في تنفيذ الأبحاث الزراعية المختلفة للوصول إلى منتج أكثر جودة، وأكثر رغبة في الاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي.

